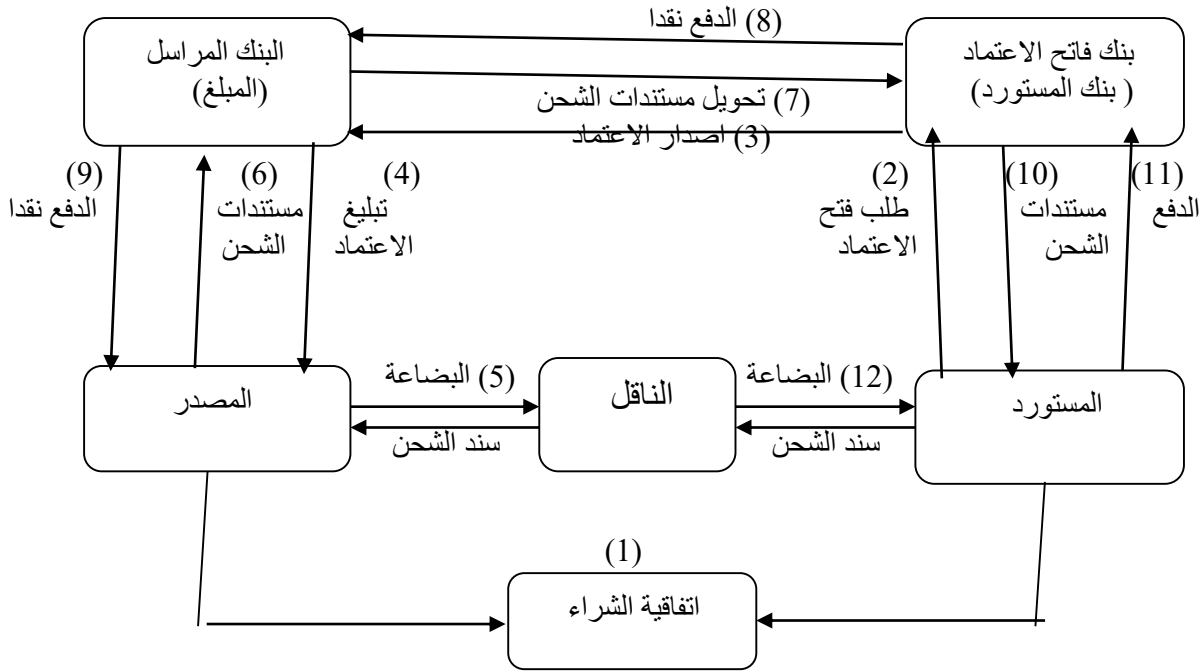


الاجابة النموذجية (تمويل التجارة الدولية)

(6 ن)

- لجا النظام البنكي لاستحداث مختلف الطرق والاساليب لتمويل عمليات التجارة الخارجية للاعتبارات التالية:
 - توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية
 - التخفيف من العراقيل التي تجابه التجارة الخارجية والمرتبطة خاصة بالشروط المالية لتنفيذها
 - الاتاحة للمؤسسات المصدرة والمستوردة على السواء امكانية الوصول إلى مصادر التمويل الممكنة في اقل وقت ممكن وبدون عراقيل

الشكل الخاص بالاعتماد المستندي غير قابل للالغاء وغير المعزز



(9 ن)

- اهم الاختلافات بين تقنية تحويل الفاتورة وبين مختلف التقنيات التالية:
- الاختلاف بين تحويل الفاتورة وخصم الكمبيالة
- تفترض تقنية خصم الاوراق التجارية أن يكون الحق المحول للبنك ثابتا بورقة تجارية، إلا أن الأمر ليس بالضرورة كذلك في عملية تحويل الفواتير.
- يملك البنك الخاص في حالة عدم الوفاء، حق الرجوع على حامل الورقة، في حين أن عدم الوفاء أو استحالة تحصيل مبلغ الحق الثابت بالفاتورة من المدين بها، لا يسمح - مبدئيا - للوسيط بالرجوع على البائع.
- يأخذ البنك - في عملية الخصم - بعين الاعتبار ملاءة الساحب (البائع) في حين أنه في عملية تحويل الفاتورة، فإن الأمر غير متعلق مبدئيا بملاءة البائع، إنما يتعلق بملاءة مديني البائع (المشتريين)
- يفرض البنك قبل خصم ورقة تجارية، أن تكون هذه الأخيرة مقبولة أو أن تقدم للقبول، في حين تعفي المؤسسة المالية من هذه الشكليات، فلا تطرح مثل هذه المشاكل في عمليات تحويل الفاتورة.
- الاختلاف بين تحويل الفاتورة والتحصيل المستندي
- في التحصيل المستندي ليس من شأن البنوك ان تمنح تسبيقات مالية الى المصدر، بخلاف عملية تحويل الفاتورة.
- في عملية تحويل الفاتورة المؤسسة المالية ملزمة بتوفير الحماية الائتمانية للعميل من خلال تحمل اعباء المخاطر التجارية التي تنتج عن مخاطر عدم السداد أو التأخر في الوفاء، وهذا خلاف عملية التحصيل المستندي التي لا يقع على البنوك أي التزام في حالة فشلها في التحصيل.
- تمتاز عملية تحويل الفاتورة بطابع الاجمالي بخلاف عملية التحصيل المستندي التي تعمل حالة بحالة.

● الاختلاف بين تحويل الفاتورة والاعتماد المستندي

- في عملية تحويل الفاتورة يلتزم الفاكتر بتحمل المخاطر التجارية الناجمة عن اعسار المدين (المستورد) او عدم وفائه في تاريخ الاستحقاق وهي عملية نهائية لا يحق للفاكتر الرجوع فيها الى المصدر، في حين ان في الاعتمادات المستندية تلتزم البنوك بالدفع للمصدر، لكن يبقى الالتزام النهائي للدفع على عاتق المستورد.
- يعتبر الاعتماد المستندي غالبا وسيلة للوفاء بالثمن في عقود البيع الدولية، فإن عملية تحويل الفواتير تتعدى ذلك إلى تقديم خدمات أخرى تتعلق بتحصيل الحقوق المحولة

الجواب الرابع: (5 ن)

- لجأت الجزائر الى ان يكون الاعتماد المستندي وسيلة الدفع الوحيدة لقيمة الواردات بعد عام 2009، للأسباب التالية:
- تمكين الدولة من مراقبة وتحديد مسار انتقال العملة الصعبة
- ضمان شفافية المعاملات التجارية
- العمل على مراقبة عملية الاستيراد والسعي الى تقليص فاتورة الواردات
- العمل على محاربة ظاهرة تبييض الاموال
- العمل على تطهير القطاع التجاري من المتعاملين الوهميين وفتح المجال فقط للمتعاملين الاقتصاديين الحقيقيين
- بسبب الشكاوى الكثيرة من قبل المستوردين الجزائريين لجأت الحكومة الجزائرية الى اضافة تقنية التحصيل المستندي كوسيلة دفع ثانية لقيمة الواردات، حيث يتمتع التحصيل المستندي بالعديد من المزايا التي تتمثل فيمايلي:
- يسمح للمستوردين بان يكونوا غير مضطرين الى دفع قيمة الواردات قبل استلام البضاعة
- يعتبر الاعتماد المستندي اكثر ضمانا للبائع الاجنبي مقارنة بالمستورد المحلي
- يتميز بالبساطة وقلة الاجراءات ويوفر الكثير من الوقت والمصاريف
- يوفر درجة عالية من المرونة والسهولة في تنفيذ التعاقدات المبرمة بين المصدر والمستورد